الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٣ —

المرفوعات

« الفاعل » ما أسند اليه الفعل او شبهه [١] نحو : كان زيدٌ عالماً ، وقائم زيد .

وحقه ان يلي الفعل وقد يتقدم عليه [٢] إلا إذا كان نكرةً إلا اذا أفاد [٣] ، نحو :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا [٤]

ويكون [٥] جملةً نحو : بدا لي ، يقوم زيد . ولا يحذف إلا من المصدر ، إلا عند الكسائي [٦] ، نحو :

---

(١) كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمصدر .

(٢) قال الصبان : فلا يضر عندهم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو : زيد قام ، وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو : الزيدان قام ، والزيدون قامَ ، جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين . (٣) اي لا يجوز ان يتقدم الفاعل ـ اذا كان نكرة ـ على فعله إلا إذا افاد ، إذن فيكون في تقدمه حكم الابتداء بها ، قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تفد ، كعند زيد نمره

(٤) هو قول الزبّاء الملكة العربية الشهيرة ، التي ملكت الشام والجزيرة ، وأخبارها كثيرة ، (٣٥٨ ق هـ) . (٥) اي الفاعل . (٦) اجاز الكسائي حذف الفاعل من المصدر وغيره تمسكاً بنحو قوله : فإن كان لا يرضيك الخ البيت .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فإن كان لا يرضيك حتى تردّني الى قَطَرِيٍّ [1] لا إخالك راضيا

ولو عدمت قرينة ، او اتصل او كان المعمول محصوراً بـ « إنما » لا بـ « إلاّ » وجب تقديمُ الفاعل [2] ، ولو اتصل مفعوله وهو منفصلٌ ، وجب تقديم المفعول [3]

وكذلك إذا اتصل مكنيُّ المفعول الى الفاعل ، نحو : ضرب عمراً غلامُه ، وقال الطُّوال كقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ وحُسن فعلٍ كما يُجزى سِنمارُ [4]

(١) قطريٌّ هو ابن الفجاءة الخارجي ، والبيت لسواد بن المضرّب ، وكان هربَ من الحجاج خوفاً على نفسه ، والمعنى : إذا كانت حالتي التي تراها — وهي الفرار من ذلك الخارجي الممقوت — لا ترضيك ، ولا ترضي حتى تُرجعني اليه ، فإني أظنك لا ترضى ، لأني عزمتُ على عدم تحقيق ما يرضيك . والشاهد : حذفُ مرفوع كان ويُرضيك لدلالة الحال عليهما . (٢) إذا عدِمت القرينة التي تميز الفاعلَ من المفعول ، وجب تقديم الفاعل بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة ، إذ لا يعلمُ الفاعل من المفعول ـ والحالة هذه ـ إلا بالرتبة كما في نصر موسى عيسى ، وأكرم ابني أخي . وإن وقع الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه أيضاً ، إذ لو أُخر لزم ان لا يكون متصلاً ، والفرض أنه متصل ، نحو : أكرمتك وأكرمت زيداً . وكذا الحال اذا حُصرَ المفعول بإنما ، فيجب تقديم الفاعل على المفعول ، لأنه لو أُخر انقلب المعنى ، نحو : إنما نصر زيدٌ عمراً . (٣) لأنه لو قدّم الفاعل وجب انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ، كعلمني الأستاذُ .

(٤) فيه عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، قال ابن هشام في أوضح المسالك : ولا يجيزه أكثر النحويين لا في شعر ولا في نثر ، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطُّوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط .

(وسِنمّار اسمٌ لرجل روميٍّ بنى قصراً عظيماً بظهر الكوفة ، للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه ، لئلاّ يبني لغيره مثله ، فضربت به العربُ المثل في سوء المجازاة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويجب كذلك اذا كان الفاعلُ محصوراً بـ « إنما » بخلاف « إلاّ » — هذا عند الكسائيّ ، وذهب الفرّاء وابنُ الأنباريّ الى وُجوب تقديم المفعول إذا كان الفاعل محصوراً بـ « إلاّ » .

والعامل في الفاعل هو الفعل المسنَدُ أو شبهه ، وقد يُحذف فعله لقرينة ، وهو كثير بعد « لو » و « لولا » وقد يُحذفان معاً .

نائب الفاعل (١) :

ما أُسندَ اليه المجهول او شبهُه (٢) ويجوز إنابة المفعول به (٣) .

والمصدر غير العلة (٤) والمحل المتصرف (٥) اتفاقاً ، والحال الضروريّ اذا كان جملةً عند الشيخين (٦) ، لا مفرداً خلافاً للفرّاء (٦) ، ولا التمييز خلافاً

---

(١) جرى المصنف في هذه الترجمة (نائب الفاعل) على مصطلح ابن مالك رحمه الله ، وهي أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسمَّ فاعله) لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظَّرف مثلاً ، إذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في أُعطي زيدٌ ديناراً وليس مراداً (انظر الخضري والصبان) . (٢) قد يحذف الفاعل للجهل به ، أو لغرض لفظي صحيح كتصحيح النظم ، أو معنويٍ كأن لا يتعلَّق بذكره غرضٌ ، وكالإيجاز ، والعلم به ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، فصار بذلك شبه المجهول . (٣) نحو : « وغيضَ الماءُ ، وقضيَ الأمرُ » .

(٤) لم يُشترط في المصدر النائب عن الفاعل أن يكون مختصاً بوصفٍ أو إضافة أو عَدَدٍ كما يتضح من مثاله « نُفِخَ نفخةٌ » . (٥) المتصرف ما يفارق النصب على الظرفية والجرّ بمن . (٦) أجاز الكسائي والفرّاء قيام الجملة التي هي خبرٌ لكان وجعل مقام الفاعل ، نحو : (كين يُقامُ) و (جُعل يُفعل) . واستبعد جوازه الرضيُّ في شرح الكافية لوجهين (أحدهما) أن هذين الفعلين من عوامل المبتدإ والخبر ، وما حُذِف في هذا الباب من الفاعل —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

للكسائي (١)، نحو: ضربَ عمرٌو، ونُفِخَ النفخةُ، وصيمَ رمضان، وكين يُقام، وكين، وطِيبَتْ نفسٌ.

ولا يتعين المفعول به إذا وُجد، فيجوز إنابة غيره، نحو: لِيُجزى قوماً بما كانوا يكسبون (٢). ولا ينوب الثاني من باب علمتُ، ولا ثانيا: أعلمت

– فليس بمنويٍّ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منويًّا، فلا ينوب على هذا خبر كان المفردُ أيضاً عن الفاعل، نحو: كين قائمٌ، وقد أجازه الفرّاء دون الكسائي (والثاني) أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولةً بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيامُ (ص ٧٤ ج ١ شرح الرضي على الكافية).

(١) في شرح الرضي للكافية: وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً فقال في طابَ زيدٌ نفساً طيبت نفسُ زيدٍ. (٢) أي إنه إذا وجد مع الفعل مفعول به، ومصدر وظرف وجارٌّ ومجرور جاز عند الكوفيين نيابة غير المفعول، سواء تقدم النائب عن المفعول به او تأخر، لقراءة ابي جعفر: «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون» فيجزى: مبني للمفعول، و«بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو «قوماً» عليه. وقوله:

وإنما يُرضي المنيبُ ربَّه ما دام معنياً بذكرِ قلبَه

والشاهد نيابة الجارّ والمجرور مع وجود المفعول مؤخراً، وكقول رؤبة:

لم يُعنَ بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هُدى

والمعنى: لا يهتمُّ بالمكارم إلا شريف النفس، ولا يبعد الضالّ عن ضلاله، وسيء خصاله، إلا من هداه الله، والشاهد: نيابة الجارّ والمجرور مع وجود المفعول به، وقد اجاب البصريون بأن البيتين ضرورةٌ. قال في شرح الجامع: والحقُّ أنه إن كان الغير أهمَّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به، مثلاً إذا كان المقصود الأصليّ وقوعَ الضربِ أمامَ الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما افاده السيد (ص ٤٢ ج ٢ حاشية الصبان).

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

مطلقاً [١] ، ولا ثاني أعطيت اذا كانت نكرة والأول معرفة [٢] .

فصل في الاسناد :

إذا كان المسند اليه ظاهراً ذات حر متصلاً ، مفرداً او مثنى يجب تأنيث المسند مفرداً [٣] ، واذا كان مذكراً ، مفرداً او مثنى ، فالتذكير ، وإلاّ فوجهان [٤]

(١) اي إن ما كان خبراً في الأصل ، لا ينوب فيه المفعول الثاني ولا الثالث ، سواء أُلبس أم لا ، سواء أكان جملة ام لا ، وسواء أكان نكرة والأول معرفة ام لا . (٢) وجهه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل ، والمعرفة احقّ بالاسناد اليها من النكرة . (٣) نحو قوله تعالى : « إذ قالت امرأة عمران » فهنا أُنّث المسند « قالت » لأن المسند اليه « امرأة عمران » ظاهر ، متصل بفعله ، حقيقي التأنيث ، وهو المراد بقوله (ذات حر) وأصل حر (حرح) بدليل تصغيره على (حريح) وجمعه على (أحراح) فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً ، فبقي كَيَدٍ ودمٍ وهو بكسر الحاء (فـ . المرأة) ، ولكن المراد هنا مطلق (الف . .) . ويا عجباً للمؤلف كيف اختار هذا اللفظ (ذات حر) الذي اضطرّ اليه ابن مالكٍ في الفيته ، فقد يُغتفر في الشعر ما لا يُغتفر في غيره ، وقد كان في وسعه ان يقول (المؤنث الحقيقي) ، ولعلّ مذهب الكوفيين اضطره الى (ذات حر) ! .

(٤) التأنيث نحو : « كذبت قبلهم قومُ نوح » و « قالت الأعراب آمنا » واورقت الشجر ، والتذكير نحو : اورق الشجر ، « وكذب به قومُك » « وقال نسوة » وقام الرجال ، وجاء الهنودُ ، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون ، والتأنيث في نحو : قامت الهنداتُ ، خلافاً للكوفيين فيهما ، فقد اجازوا في الفعل معهما التذكير والتأنيث ، واحتجوا بنحو : « إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل » « إذ جاءك المؤمناتُ » وقوله :

نبكي بناتي شجوَهنّ وزوجتي والناظرون إليّ ثم تصدّعوا —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومكنى المذكر [١] المفرد فعل ، والمؤنث فعلت ، والمثنى المذكر فعلا ، والمؤنث فعلتا ، والجمع فعلوا وفعلت وفعلن .

فصل في التنازع [٢]

إذا تنازع العاملان [٣] ، في فاعل بعدهما ، نحو : جاء وقعد الزيدان ، قال الكسائي : هو فاعل الثاني ، وفاعل الأول محذوف [٤] . وقال الفرّاء : هو فاعلها [٥] ، وقال الجمهور : هو فاعل الأول ، وفاعل الثاني تكنيه وجوباً ، وقد عُزي الى الفرّاء ايضاً فتقول : جاء وقعدا الزيدان ، واذا تنازعا في مفعول فكذلك . إلا ان غيرهما جوّزوا إعمال الثاني بحذف

— والمعنى : ان بنات ذلك الشاعر وزوجته والمحبين اجتمعوا وبكوا حزناً وهمّاً ، ثم تفرقوا بعد ذلك . والشاهد تجريد (بكى) من علامة التأنيث ، مع ان الفاعل جمع مؤنث سالم ، فهو حجة للكوفيين (٢١١ ج ١ المنار على التوضيح) .

(١) اي ضميره كما هو ظاهر . (٢) التنازع لغة التجاذب ، واصطلاحاً : توجُّه عاملين الى معمول واحد ، كل منهما طالب له من جهة المعنى ، نحو قول المؤلف رحمه الله : جاء وقعد الزيدان ، فكل واحد من جاء وقعد يطلب « الزيدان » بالفاعلية . (٣) إذا تنازع العاملان جاز إعمال ايهما شئت ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فقد سمع من العرب إعمال كل منهما ، فالخلاف الآتي في المختار منهما لا في اصل الصحة . (٤) بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذكر .

(٥) توجيهاً للعاملين الى الاسم الظاهر ، وبناء على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

مفعول الأول [١] نحو : ضربت وأكرمت زيداً ، او بكنايته مؤخراً ، نحو ضربت وأكرمت زيداً إياه ، وبذكره إذا كان ضرورياً [٢] نحو : علمتني قائماً ، وعلمت زيداً قائماً .

ويجوز حذفه أيضاً ، تقول : علمتك وعلمتني قائماً [٣] ، وقس عليه اذا تنازعا في شيء يطلبه أحدهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، الا أنه لا سبيل الى اهمالها هنا . فيجب إعمال الأول عند الفراء [٤] . وأما مبنى الاختلاف فانهم منعوا الكناية قبل التصريح لفظاً ورتبة [٥] ولم يجوز غير الكسائي حذف الفاعل [٦]

(١) وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول لأنه فضلة يحذف في السعة ، ولأنه يلزم على ذكره التكنية قبل التصريح (الاضمار قبل الذكر) . وعود الكناية على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً ، ولا ضرورة اليه فترتكب مخالفة القياس .

(٢) يعني ان لم تستغن عن المفعول أظهرته ، ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه .

(٣) إنما جاز حذفه عند الكوفيين لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر ، قال الأشموني : وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسِّر ، وهو أقوى المذاهب ، لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(٤) الفراء يقول : ان استوى العاملان في طلب المرفوع ، فالعمل لهما ولا اضمار ، لأنهما كالعامل الواحد ، فأخواك في نحو : قام وقعد أخواك ، فاعل لقام وقعد ، فهو فاعل لفعلين عنده ، وان اختلفا ، وكان أولهما يطلب مرفوعاً أضمرته مؤخراً ، فراراً من حذف الفاعل ، ومن الاضمار قبل الذكر فتقول : أكرمني وأكرمت زيداً هو . (٥) أي لأنه قبيح . (٦) أي اذا دل عليه دليل ، فاذا قلت : اجتهد فسرني يسار ، وجعلت يساراً فاعلاً لسرّ ، كان فاعل (اجتهد) على رأي الكسائي محذوفاً لدلالة ما بعده عليه ، وعلى رأى سيبويه والجمهور ضميراً مستتراً يعود اليه ؛ لأن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمدة ، ولكل وجهة ، ولكلا المذهبين شواهد تراجع في شروح الألفية وحواشيها عند قول ابن مالك : وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التُزما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولم يجوز إعمال الثاني الفراء (١) .

المبتدأ والخبر

المبتدأ ذو الخبر : ما أسند اليه مؤخر ، او مقدم ، لا يعمل فيه ، عاريًا عن النواسخ ، وهو هو ، نحو : زيد قائم ، وانسان عمرو ، وقائم أنت (٢) . وعامله الخبر عند الشيخين (٣) . العائد من الخبر عند الجمهور . ولا يجوز الابتداء بالنكرة ، ما لم تفد (٤) ، ويجب تقديمه اذا كانا متساويين نحو : هذا زيد ، وأفضل منك

(١) أي لأنه اذا أُعمل الثاني أدى ذلك الى الاضمار قبل الذكر (الكناية قبل التصريح) وهو ممنوع عندهم كما تقدم . (٢) هذه الأمثلة مرتبة على تعريف المبتدأ وعائدة اليه ، ففي المثال الأول اسند اليه مؤخر وهو « قائم » ، وفي الثاني مقدم وهو « انسان » وفي الثالث لفظ « أنت » يرتفع بالضمير العائد اليه من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله : « لا يعمل فيه » وقوله : عاريًا عن النواسخ ، اي نواسخ المبتدأ ، وهي كان ، وإنَّ ، وظنّ ، وأخواتها ، وما ، ولا ، وقوله « وهو هو » اي ان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، او هو وصف المبتدأ ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى انك اذا قلت « زيد عالم » كان « عالم » في المعنى وصفًا لزيد ، وهو « زيد » متصفًا بالعلم ؟ (٣) هما إماما الكوفة الكسائي والفرّاء ، وقد تقدم ذكرهما ، وكما أن عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، اي فهما يترافعان ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في انصاف الأنباري وغيره .

(٤) أي لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا ويسوغ ان حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف او مجرور ، نحو : « ولدينا مزيد » ، « وعلى أبصارهم غشاوة » فالذي سوغ الابتداء بغشاوة وبمزيد في الآية قبله الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما لما يصلح للابتداء ، وقد قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ، —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

افضل مني [١] او كان المبتدأ مما له الصدر نحو : من ابوك ؟ [٢] او كان خبره مما لو قدّم لعمل فيه نحو : زيد قام [٣] ، بخلاف : قاما الزيدان [٤] ، او كان خبره محصوراً نحو : ما زيد الا قائم [٥] ، وقد يحذف [٦] ويجب في نعت مقطوع : نحو الحمد لله الحميدُ ، ومصدرٍ ناب عن فعله ، نحو : سمع وطاعة [٧] وكل خبر

— ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواضع الفائدة فتتبعوها ، فمن مُقلّ مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصح ، او معدّد لأمور متداخلة . قال الأشموني : والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكروه في الذي سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمراً ، وعدّدها .

(١) اي يجب تقديم المبتدأ اذا استوى مع الخبر تعريفاً وتنكيراً كما ترى في المثالين ، فلو قدمت « زيداً » في الأول لكان مبتدأ ، وأنت تريده خبراً ، وكذا في المثال الثاني .

(٢) فانّ « مَن » الاستفهامية لها الصدارة ، ومثلها « مَن » الشرطية و « ما » التعجبية ، و « كم » الخبرية ، وهي مبتدآت نحو « من يعدل يفلح » و « ما أحسن الفضيلةَ ؟ » و « كم شغفٍ يحب الخير رأيت » اي كثيراً .

(٣) فلا يجوز تقديم الفعل على أنه خبر .

(٤) أي فإنه جائز ، لأن (قاما) ليس عاملاً في (الزيدان) بل هو عامل في الضمير البارز .

(٥) فقائم وهو الخبر محصور بإلا . وقد اقتصر المؤلف على هذه الوجوه من وجوب تقديم المبتدأ ، ونحن قد راعينا هذا الايجاز فلم نزد عليه .

وقال الإمام الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧) ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان او جملة . اي خلافاً للبصريين ، واورد حُجج كل من القولين على عادته ، ورجح قول البصريين ، ونحن لم نخرج عن غرض المؤلف من رسالته هذه ، وهو حصرها في المذهب الكوفي من دون تطويل ولا ترجيح .

(٦) اي المبتدأ اذا عرف : قال ابن مالك : وفي جواب كيف زيد قل دَنِف فزيد استُغني عنه اذ عُرف .

(٧) اصله مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، من المصادر التي جيء بها بدلاً من افعالها لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه وجُعل خبراً عن مبتدأ محذوف وجوباً حملاً للرفع على النصب ، اي امري سمع وطاعة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا بد فيه من عائد الى المبتدأ (١) وقد يتعدد (٢) ويكون جملة ، ويدخله الفاء (٣) ، ويحذف ، ويجب في نحو : ضربي زيداً قائماً اي ما هو سد مسده الحال (٤) ، ومثله : لعمرك لأفعلنّ (٥) ، وقد يترك مستغنى عنه ، إذا ظهر المراد ، نحو : كل رجل

(١) ذهب الكوفيون الى أن خبر المبتدأ يتضمن ضميراً يرجع الى المبتدأ ، وان كان اسماً غير صفة (اي جامداً) لأنه في معنى ما هو صفة ، نحو : زيد اخوك ، وعمرو غلامك ، فهو في معنى زيد قريبك وعمرو خادمك ، فلما كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب ان يكون فيه ضمير يعود الى المبتدأ ، واجمعوا ـ بصريين وكوفيين ـ على انه يتضمن الضمير اذا كان صفة نحو : زيد فاضل ، وعمرو حسن . (٢) قال ابن مالك في آخر بحث المبتدأ :

وأخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كَهُم سَراة شُعَرا

وفي التنزيل : « وهو الغفور الودودُ ذو العرش المجيدُ » . (٣) نحو : الذي يجتهد فله جائزة ، فالمبتدأ هنا : اسم موصول ، مشبه باسم الشرط في عمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة ان تقول : « من يجتهد فله جائزة » . ولهذا ادخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط .

(٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٩٤) : وذهب الكوفيون الى ان نحو : قائماً ، حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدّر بعد الحال وجوباً ، اي : ضربي زيداً قائماً ـ حاصل ، ولا يصح وقوع هذه الحال خبراً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى كما مر ، ولا يوصف الضرب بالقيام . وللنجم الرضي بيان وتعليل لفساد مذهبهم في هذه المسألة (ص ٩٥) وليس من شأننا تسجيل المناقشات في هذه التعليقات .

(٥) اي لعمرك قسمي ، فان المبتدأ صريح في القسم ، وجواب القسم ساد مسد القسم المحذوف .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وضيعته [١] ، ولا يقدم على المبتدأ إذا كان مصدراً بـ « إنّ » او « أن » او « كأنّ » او « لكنّ » او « ليت » او « لعلّ » النواصب [٢] وكثر حذفه بعد « لا » التبرئة ، ويجب في لغة تميم [٣] وقد يدخله الباء بعد « ما » و « لا » و « هل » [٤] فينصب

---

(١) اي مع ضيعته ، والضيعة في اللغة العقار ، وهو ههنا كناية عن الصنعة قال الكوفيون : وضيعته ، خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فاذا صرحت بمع ، لم تحتج الى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال إذاً ، مما نحن فيه ، اي مما حذف خبره .

(٢) اي لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل ، فأريد ان يكون عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، فلما اعملت العمل لفرعيتها ، لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما تصرف في معمولي الفعل ، لنقصانها عن درجة الفعل .

(٣) أي كثر حذف المسند الذي هو خبر « لا » التي لنفي الجنس ، أو (لا) التبرئة (تسمى : لام التبرئة ـ لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر ـ والنافية للجنس) بعد دخولها ، وفي شرح الكافية : ويحذف كثيراً ، وبنو تميم لا يثبتونه ، ثم قال بعد بحث في الموضوع : فعلى هذا القول يجب اثباته (اي خبر لا) مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم ، وفي الشرح أيضاً: ووجه مشابهة لا التبرئة (لإنّ) أن (لا)للمبالغة في النفي ـ اي لكونها لنفي الجنس ـ كما أنّ (إنّ) للمبالغة في الإثبات ، وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض (ج ١ ص ١٠٠) طبعة الدار العلية سنة ١٣٧٥

(٤) نحو : ما زيد بحاضر ، ولا رجل بأفضل منك ، وقيل بلا التبرئة أيضاً نحو : لا خير بخير بعده النار ، والأولى أنها بمعنى (في) وهل زيد بقائم .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ينزعه بعد ما كثيراً وبعد غيره شاذاً [١] وقد يدخل اللام في الخبر بعد إن غالباً ، اذا كان مضارعاً اتفاقاً [٢] او ماضياً ، خلافاً للشيخ وهشام [٣] وورد بعد لكن [٤] .

المبتدأ الموافق ذو الفاعل : هو شبه فعل [٥] اسند الى فاعله الظاهر ، ترافعا [٦] ، وحكمها حكم الفعل مع فاعله [٧] ويدخل عليه إن وأخواتها ، تقول . إن قائمًا

---

(١) ذهب الكوفيون الى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، فاذا حذف حرف الخفض من قولك ما زيد بقائم ، وجب أن ينصب لفظ « قائم » بنزع الخافض ، فنقول : « مازيد قائمًا »

(٢) منه قوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » « إني ليحزنني أن تذهبوا به » . (٣) اما الشيخ فالكسائي واما هشام فهو ابو عبد الله بن معاوية الضرير ، النحوي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ وفي المغني لابن هشام : « الثالث : الماضي المتصرّف المجرّد من (قد) أجازه الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : انما هذه لام القسم ، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة إنّ : كعلمت ان زيداً لقام ، والصواب عندهما الكسر (ج ١ ص ١٧٥) فمن حق المؤلف أن يقول ... او ماضياً وفاقاً للشيخ وهشام . (٤) في المغني (١/٢٠٨) : ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين ، احتجوا بقوله : ولكنني من حبها لعميد « ولا يعرف له تتمة ولا قائل ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام »

(٥) المراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب . (٦) قال ابن هشام في اوضح المسالك : وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما ترافعا . (٧) قال الرضي في شرح الكافية : الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو : قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار زيدان بجعل الظرف بلا اعتماد .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

زيد ، وإن قائماً الزيدان [١] .

المنصوبات

المبتدأ المخالف : فهو محل [٢] ، او جار مع المجرور ، أسند الى فاعل عامله الخلاف ، نحو : عندك زيد ، وحكمه حكم الفعل مع فاعله [٣] .

الخبر المخالف : فهو محل ، او جار مع المجرور ايضاً ، اسند الى المبتدأ ، نحو : زيد عندك ، وعامله الخلاف أيضاً [٤] .

---

(١) وقال الرضي أيضاً : ويجوز عند الأخفش والفراء : إن قائماً الزيدان ، وسوغ الكرفيو ن هذا الاستعمال في (ظن) أيضاً ، نحو : ظننت قائماً الزيدان . وردّ الرضي هذا القول ببيان وتعليل ، ونحن ليس من غرضنا أن ننقض المذهب الكوفي بغيره ، فنثبت ما قاله الرضي ، ولا ان نرجح قولاً على قول ، وإنما القصد ايضاح ما تضمنته هذه الرسالة من المذهب الكوفي فحسب . (٢) المحل : هو الظرف . (٣) اي في كونه : عاملاً في الاسم الذي بعده ، فيوجبون ارتفاع زيد ، في نحو « عندك زيد » على الفاعلية للظرف (اي المحل) لتضمنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد ، وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ ، مفرداً كان او جملة ، وبقية البحث تأتي في التعليقة التالية . (٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٨٣) : وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم ، او كأنه هو في نحو : وازواجه أمهاتهم ، ارتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفاً له ـ بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو زيد عندك : إن زيداً عنده (اي لأن الخبر هنا ، ليس هو المبتدأ في المعنى كما هو ظاهر ـ خالفه في الاعراب ، فيكون العامل عندهم معنوياً ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء ، يتعلق به الخبر . واما البصريون فقالوا : لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

النعت المخالف [١] : فهو محل ، او جار مع المجرور يبين وصف نكرة ، نحو : رجل من الكرام عندنا ، ولا يتقدم على المنعوت .

المصدر [٢] : اسم ما فعله الفاعل ، أكد به الفعل ، أو بيّن عدده ، او نوعه ، او علته [٣] : ضربته ضرباً ، او ضربتين ، او ضربات [٤] ، او تأديباً ، ويرد معرّفاً باللام ، نحو : ضربته الضرب [٥] ، وقوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء [٦]

---

(١) راجع ما أثرناه عن شرح الرضي في بحث « الخبر المخالف » . (٢) هو المصدر الفضلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه او عدده ، وهو مفعول الفاعل حقيقة ، وفي الأشموني : والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً ، نظراً الى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك ، وأنه الأصل . (٣) لأن المصدر يشعر بالعلية ، كما في قوله : ضربته تأديباً ، وفي الرضي : أن ما يسميه النحاة مفعولاً له ، هو المفعول المطلق لبيان النوع ، عند الزجاج كما في : ضربته تأديباً ، فان مآله مماثل لضربته ضرباً . راجع تعليله (١/١٧٥) . (٤) المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربين ولا ضروباً ، لأنه مقصود به الجنس من حيث هو كماء وعسل ، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، والمختوم بتاء الوحدة كضربة ، بعكسه باتفاق فيقال : ضربتين وضربات ، لأنه كثمرة وكلمة . (٥) في شرح الكافية للرضي : او معرفاً بلام العهد كما اذا أشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك ، فتقول : ضربته الضرب .

(٦) الشاهد في ورود المصدر معرفاً باللام ، بقوله : لا أقعد « الجبن » عن الهيجاء ، والجبن هو الفزع وضعف القلب ، والهيجاء هي الحرب ، والشاعر يقول : مهما تتابعت وتكاثرت زمر الأعداء ، فانا لا أكف ولا أجبن عند اللقاء . قلت : وهذا هو خلق العروبة في جاهليتها وفي اسلامها ، فهل سلبت هذه الأمة أفضل مزاياها ؟ وهل استخذت أمام عدوها في أرض الميعاد ، والعرب لا تستخذي ! ... —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا يتقدم التوكيد على الفعل ، وقد يؤكد به مضمون جملة ، وعاملهُ الفعلُ المدلولُ عليه بالجملة : له عليَّ الف درهم اعترافاً [١] . ويجب إفراد التوكيد والعلة [٢] وقد ينوب عنه غيره ، كضربته سوطاً ، وعمل صالحاً ، وهنيئاً مريئاً [٣] . وعامل المفاعيل ، الفعل او شبهه عند الجمهور ، فاعل عند هشام ، الفعل مع

— أم هي مجيبة بقول الآخر :

وما إنْ طِبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

والطب ههنا بمعنى العلة والسبب ، والدولة بالفتح الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، ودالت الأيام تدول ، كدارت تدور ، وزناً ومعنى ، ولعل الأيام اذا دارت كرة اخرى ، تستعيد هذه الأمة سيرتها الأولى فيكون لها الفوز المبين ، وتحافظ على هذا التراث العظيم ان شاء الله . (١) يعني يكون المصدر مضموناً لجملة ، لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، « فاعترافاً » في « له عليَّ الف درهم اعترافاً » يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً ، إلا أن المؤكد ههنا ، مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان ، وأما في مسألتنا ، (فالاعتراف) مضمون الجملة الاسمية بكمالها ، لا مضمون أحد جزئيها ، أي فالمصدر بمنزلة اعادة الجملة . (انظر شرح الرضي ج ١ ص ١١١) . (٢) تقدم بيانه في أول بحث المصدر . (٣) عد الأشموني ما ينوب عن المصدر المبين للنوع ، فبلغ ثلاثة عشر شيئاً ، منها : آلته وصفته ، كما هنا ، وقد تكون الصفة النائبة عن المصدر دعاءً مكرراً كقول كثيِّر عزَّة :

هنيئاً مريئاً غير داءٍ مخامرٍ لعزة من أعراضنا ما استحلت

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الفاعل عند الفرّاء [١] وقد يحذف الفعل العامل [٢]، ويجب في نحو: حمداً له [٣] وسبحانه ولبيك وفي مثبت بعد نفي، أو معناه، داخل على ما لا يكون خبراً، إلا مجازاً، كـ: ما أنت إلا سيراً، وانما انت سيراً، او مكرر بعده، كما أنت سيراً سيراً [٤].

(١) عبارة المحقق الرضي: وأما ناصب المفعول: فالفعل عند البصريين، او شبهه، بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع، أي الفاعلية، والمعنى المقتضي للنصب، اي المفعولية، وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال: هشام بن معاوية من الكوفيين: هو الفاعل، وقد ذكرنا في حدّ العامل: أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية (١/١١٦).

وقال في الإنصاف مقرراً حجة الكوفيين: ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دلّ على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ، إنهما يعملان في الخبر، لأنه لا يقع إلا بعدهما (١/٥٦ و ٥٨). (٢) كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، فقدوماً مصدر محذوف العامل لدليل حاليّ وهو المشاهدة، والأصل: قدمت قدوماً.

(٣) اي من المصادر المسموعة التي كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: حمداً وشكراً لا كفراً، وسبحان الله، ولبيك، والتقدير: أحمد الله حمداً ... الخ. (٤) هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين: (أحدهما) ان يكون ناصبه خبراً عن شيء، لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن الا مجازاً، لكونه صاحب ذلك المصدر. والثاني ان يكون المصدر مكرراً، او بعد «الا» او معناها، نحو: ما أنت الا سيراً، وانما أنت سيراً، وما أنت سيراً سيراً». وانما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه إما فعلاً —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومما أكد مضمون جملة نحو : أنت قائم حقًا ، أو فصّل أثره نحو : « فشُدُّوا الوثاق ، فإما منًّا بعدُ ، وإما فداء [١] او شبه به علاجًا بعد جملة تضمنت صاحبه ، واسمًا بمعناه كله [٢] : صوت صوتَك .

— وهو موضوع على التجدد ، او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة في الدوام جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه ، قال :

عجب لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

قال سيبويه : سمعنا بعض من يوثق به ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : حمد لله وثناء عليه ، ومنه : سلامٌ عليك . (١) يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافًا الى الفاعل او المفعول ، فمضمون « فشدوا الوثاق » شدُّ الوثاق ، ويعني باثر ذلك المضمون : فائدته ومقصوده ، وغرضه المطلوب منه ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ، ويعني بتفصيل ذلك الأثر ، بيان أنواعه المحتملة ، فقوله : « فشدوا الوثاق » جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق هو ما جاء في قوله : « فإما منًا بعد واما فداء » فمنًا وفداء ، ذكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير : فإما أن تمنوا منًا ، وإما أن تفادوا فداءً ، ويشير بالنظم الى هذا بقوله :

وما لتفصيل « فإما منًا » عامله يحذف حيث عنّا

أي حيث عرض ، (وانظر شرح الرضي أيضًا ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩) .

(٢) المثال التام الذي أوردوه لهذه المسألة : مررت بزيد فاذا له صوت صوتَ حمار ، وصراخ صراخَ الثكلى» يعني أن قوله : صوتَ حمار : مصدر ، فائدته التشبيه ، اذ المعنى ، مثل صوت الحمار . فالمصدر هنا فعل علاجيّ ، أي يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو [بخلاف : له ذكاء ذكاء الحكماء فهو معنوي لا علاجي] ـ واقع بعد جملة وهي (له صوت) وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

المفعول به

المفعول به : ما وقع عليه الفعل المتعدي ، أو تعلق به ، وهو جارّ مع المجرور ، نحو ضربت زيداً ، ومررت بعمرو ، وهو صريح وغير صريح . وقد يتقدم على عامله ، وقد يحذف منويّاً ومنسيّاً ، نحو يعطي ويمنع [١] ويحذف عامله نحو : كلمته فاه الى فيّ ، (أي جاعلاً) ويجب في نحو : أهلاً وسهلاً ، وفيما حذر بتقدير : اتق ، نحو اياك وزيداً ، أو من زيد ، والأسدَ الأسد [٢] أو اختص بتقدير : (أخصُّ) نحو : نحن العربَ » لفعله ، أو نعت قطع بتقدير : (امدح) نحو : الحمد لله الحميدَ ، أو اغرى به مكرراً نحو أخاك أخاك [٣] .

وقد يعمل الفعل في مكنيّ ، او مضاف اليه ومرجعه ، ولا يشتغل باحدهما عن الآخر ، نحو زيداً ضربته [٤] وعمراً حبست غلامه [٥] .

المفعول فيه

المفعول فيه : ـ وهو المسمى حالاً وصفة ـ ما فيه الفعل من زمان أو مكان

ـ هذا المصدر المنصوب ، وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضًا على صاحب ذلك الاسم ، اي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا « له صوت » . (١) المنويّ كقوله تعالى : « يؤتي الحكمة من يشاء » أي يشاؤه . وغير المنويّ ، اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » اي يعدلون ، وإما للمبالغة يترك التقييد نحو : يعطي ويمنع ، وكقوله : « والله يقبض ويبسط » . (٢) انما وجب الحذف ليتنبّه السامع بسرعة ، ويبتعد عن الهلاك . (٣) أو معطوفًا نحو: المروءة والنجدة .

(٤ و ٥) وذلك لأن المكنّى في المثالين ـ الذي هو الهاء العائد ـ هو الأول في المعنى (اي زيداً وعمراً) فينبغي ان يكون منصوبا به (اي بالفعل المذكور)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

مبهم[1] ، وينوب عنه ما دلّ عليه . نحو: جاء زيد وحده ، أي زمان انفراده ؛ وحكمه حكم المفعول به [2] ، ومنه : جئت وزيداً ، الواو : اسم بمعنى مع ،

---

(١) وشرط نصبه تقدير (في) وظروف الزمان كلها تقبل ذلك . وظرف المكان ان كان مبهماً قَبِل ، والاّ ، فلا . وفُسر « المبهم » أي غير المحصور من المكان ـ بالجهات الست ، والمقادير كالميل والفرسخ والبريد ، وحمل عليه : عند ولدى وبين وإزاء ، وما هو بمعناها . « وغير المبهم » من المكان ـ وهو المختصّ (والمراد بالمختص هنا ماله صورة ، وحدود محصورة) نحو الدار ، والمسجد ، والبلد ، فانها أعلام باعتبار عين تلك الأماكن . ومثل : بلد ، وسوق ، ودار ، فإنها أسماء لتلك المواضع ، بسبب أشياء داخلة فيها ، كالدور في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في الدار .

« والمبهم من الزمان » هو الذي لا حدّ له يحصره كحين وزمان . (والموقت منه) ما له نهاية تحصره كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة ، وشهر رمضان .

واعلم أنه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأنّ بعضَ الأزمنة ـ اعني الأزمنة الثلاثة : مدلولُه ـ فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان ، فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه ، بل دلالته عليه عقلية ، لا لفظية ، ـ لأنّ كلّ فعل لا بدّ له من مكان ، ـ نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ـ أي الأزمنة الثلاثة ـ وهو غير المختص ، ومنه المقادير على رأي الجمهور ، ووجه المشابهة : التغير والتبدّل في نوعي المكان ، كما في الامثلة الثلاثة . (انظر بحث المفعول فيه ، للرضي على الكافية ، وشروح الألفية) .

(٢) في الكافية وشرحها : « وينتصب ـ أي المفعول فيه ـ بعامل مضمر ، وعلى شريطة التفسير » اعلم أن انتصابه بعامل مضمر ، اما أن يكون بعامل جائز الاظهار ـ أو بممتنعه كما في المفعول به ، اذ هو هو اه . وقد تقدم بحث المفعول به مع عامله فراجعه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب ، وقيل هو منصوب بالخلاف [١] .

الحال [٢]

الحال : ما يبين هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو المجرور [٣] نحو :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا ؟ [٤]

ولا يكون إلاّ صفة [٥] ، أو بمعناه [٦] . ولا يكون مصدراً ، وفي نحو :

(١) أي مخالفة ما بعد الواو لما قبله ، فالناصب على هذا معنوي ، وأشار هنا الى ضعفه . (٢) يذكر ويؤنث ، والأفصح في لفظه التذكير ، بأن يجرد من التاء ، وفي ضميره ووصفه التأنيث . (٣) أي ما يبين هيئة الصاحب وصفته وقت وقوع الفعل نحو: رجع الجند ظافراً ، وأدب ولدك صغيراً ، ومررت بهند راكبة .

(٤) تقدم ذكر هذا البيت شاهداً في بحث (المرفوعات) على كون « مشيها » فاعلا مقدما (لوئيدا) الواقع حالا ، ووجه تمسكهم بالبيت أن « مشيها » ورد مرفوعا ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له ، فتعين أن يكون فاعلا . وأورده هنا دليلاً على كون « وئيدا » حالاً من « الجمال » المجرور ، ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس العامل بالمبتدأ . وينسب هذا الشاهد الى الزّباء بنت عمرو بن المضرب وقد تقدم ذكرها في مبحث الفاعل فراجعه .

(٥) المراد بالصفة ما دلّ على معنى وذات متصفة ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل . (٦) أي بمعنى الوصف ، ولا شكّ أن الأغلب في الحال والوصف : الاشتقاق ، لكنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المقيدة لذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون موسى (بصر فهما) أي لكل جبأر قهار ، (ومنها) « الحال » في قول بعض أصحاب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، في بعض أيام صفين :

فما بالنا أمس أسدَ العرين وما بالنا اليوم شاءَ النجَف

فيؤول المنصوب (أسدَ وشاءَ) بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أي ما بالنا أمس شجعاناً ، واليوم ضعافاً ؟

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

جاءني زيد ركضا، بقدر: يركض [١]. ولا جامدا [٢]، ولا يكون معرفة [٣] إلا اذا كان صاحبه فاعل النواقص [٤]، أو تضمنت معنى الشرط، نحو:

(١) أي لأن «الركض» مصدر وزيد ذات، والمصدر يباين الذات، فركضا منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف تقديره: يركض، والجملة في محل نصب حال من المكنّى في جاء. (٢) شرط جمهور النحاة اشتقاق الحال، وان كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل الى المشتق، (قالوا) لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة، وفي معنى المشتق، فقالوا في نحو «هذا بُسراً، أطيب منه رُطباً»: هذا مُبْسرا، اطيب منه مرطبا، أي كائنا بسرا، وكائنا رُطَباً. و«هذه ناقةُ الله لكم آيةً» أي دالةً. وفي الكافية: وكل ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالا، وهذا الحدّ يعم الجامد والمشتق، ووافقه فيه المحقق الرضي، معللاً بان الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق. قلت: والظاهر ما قالوه، ولكني في هذه الرسالة ناقل للمذهب الكوفي ومبين له، غير قائل فيه شيئاً لما بيناه من قبل.

(٣) لأن الغالب تعريف صاحبها، فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها، وحمل غيره عليه. (٤) ذهب الكوفيون الى أنّ خبر «كان» والمفعول الثاني «لظننت» نصبٌ على الحال، وذهب البصريون الى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.

ومما احتجّ به الكوفيون لمذهبهم أنّ «كان» فعل غير واقع، أي غير متعدٍ، واذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوباً، نصب الحال، لا نصبَ المفعول، فانا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه «كان زيد في حالة كذا» وكذلك يحسن أيضاً في «ظننت زيداً قائماً»: ظننت زيداً في حالة كذا، فدلّ على أنه نصب على الحال. (قالوا): ولا يجوز أن يقال: إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: «كان زيد أخاك، وظننت عمراً غلامك» والحال لا تكون معرفة، —

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءُ [١] .

ولا يتقدم على عامله محلاً ، الا اذا كان صاحبه مستترا ، وقبله مرجعه مكنياً ، نحو : أنت قائماً عندي [٢] ولا يتقدم على صاحبها المجرور ، الا اذا كان صاحبها مكنياً ، أو كان الحال فعلاً ، نحو : « مررت ضاحكة بهند » ومررت ـ تضحك ـ بها » [٣] .

ـ لأنا نقول : انما جاز ذلك لأن أخاك ، وغلامَك ، وما أشبه ذلك قام مقام الحال ، كقولك : ضربت زيداً سوطاً ، فان « سوطا » بنتصب على المصدر وان كان آلةً لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه ، فكذلك ههنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم « أرسلها العراك » أي معاركة ، « والعراك » حال من الهاء في (أرسلها) والضمير للإبل أو الأتن . و « طلبته جهدك وطاقتك » و « رَجع عودَه على بَدئه » اي عائداً . الى غير ذلك ، فدلّ على صحة ما ذهبنا اليه اه (انظر الانصاف ٢/٤٨٩) . (١) فالمحسن والمسيء حالان ، وصحّ تعريفهما لتأويلها بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله اذا أحسن ، افضل منه اذا أساذ ؛ فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصحّ تعريفها ، فلا تقول : جاء عبد الله المحسن ، إذ لا يصحّ : جاء عبد الله ان أحسن . (٢) ذلك لأنّ ذا الحال اذا كان مظهراً وقدمت الحال عليه ، أدّى الى الاضمار قبل الذكر ، لأنّ في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما اذا كان ضميراً ، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما . ففي لفظ « قائماً » وهو الحال مكنيٌّ مستتر ، وفي المحلّ الذي هو « عندي » مكنيٌّ مثله وهو صاحب الحال ، وكلا المستترين عائد بلا شك على مفسر لهما ، متقدم عليهما ـ وهو « أنت » المبتدأ ؛ وانما جاز ذلك ، لأنه لم يلزم عليه الإضمار قبل الذكر . (٣) عبارة الأشموني : « فصّل الكوفيون فقالوا : ان كان المجرور ضميراً ، نحو مررت ضاحكة بها ، او كانت الحال فعلاً : نحو : تضحك ـ مررت ـ بهند » جاز ، والاّ امتنع اه فقد اورد صاحبها مكنياً في المثال الأول ، وقدمها في الثاني على عاملها ، وصاحبها ، وأما « الموفي » فلم يورد الحال مكنية في المثال الأول ، وقدم عاملها في الثاني عليها وعلى صاحبها ، فانظر وتأمل .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويكون جملة بعائد [١] أو ، واو [٢] ، ويجب « قد » في الماضي بالواو [٣] .

(١) في سورة يوسف : « وجاءوا أباهم عشاءً يبكون » فجملة الحال هنا هي الفعل المضارع المثبت ، وقد ارتبطت بصاحب الحال بالضمير ، وخلت من الواو .

(٢) مثاله من التنزيل : « لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم ؟ » فجملة الحال هي الفعل المضارع المثبت واقترنت بواو الحال .

(٣) اذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده ، وجبت « قد » مع الماضي المثبت المتصرف نحو : جاء زيد ، ـ وقد طلعت الشمس ومن شواهده قول امرئ القيس :

تقول ـ وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزلِ

فان جملة « وقد مال الغبيط بنا معا » حال من الضمير المستتر في تقول : والرابط بينهما الواو وحدها . واذا كان الرابط هو الضمير وحده ، او الضمير والواو معاً ، جاز الوجهان ، الاقتران « بقد » والخلوّ منها لفظاً وتقديرا ، ففي التنزيل : « أو جاء وكم حصرت صدورهم » فانّ جملة « حصرت صدورهم » حال من واو الجماعة في « جاء وكم » والرابط بينهما الضمير المجرور محلاً بالاضافة في « صدورهم » .

وقال النابغة الذبياني :

وقفت بربع الدار قد غيَّر البلى معارفها ، والساريات الهواطلُ

فانّ جملة : « قد غيَّر البلى معارفها » حال من « ربع الدار » والرابط بينهما الضمير المجرور محلاً بالاضافة في « معارفها » وأنثه مع عوده الى الربع » لأن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه .

فأنت ترى أن الرابط في الآية الكريمة ، وفي بيت النابغة هو الضمير وحده ، وقد جاء بدون « قد » في الآية الكريمة ، وبها في بيت النابغة .

(يتبع) محمد بهجة البيطار

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net